هشام اللّومي: الحكومة التونسية المُقبلة مطالبة بتحقيق السلم الاجتماعي ودفع عجلة النمو

تونس ـ «القدس العربي»: قال نائب رئيسة اتحاد الصناعة والتجارة (منظمة الأعراف) في تونس هشام اللّومي إن الاتحاد لن يشارك في حكومة يوسف الشاهد لكنه قد يقدم مقترحات حول الشخصيات التي ستتولى الحقائب الوزارية ذات الطابع الاقتصادي، مشيرا إلى أن حكومة الشاهد مطالبة بتحقيق السلم الاجتماعي وجلب المستثمرين ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأشار، من جهة أخرى، إلى أن تعثر المفاوضات الاجتماعية حول زيادة أجور العاملين في القطاع الخاص، سببه الوضع «الاستثنائي» الذي تعيشه البلاد في ظل وجود حكومة لتصريف الأعمال، كما قلل من أهمية ما سُمّي بـ»فضيحة اللولب القلبية منتهية الصلاحية»، نافيا ما أُشيع حول دفاع الاتحاد عن المستشفيات الخاصة ضد المرضى الذين تضرروا من هذا الأمر.

وأضاف في حوار خاص مع «القدس العربي»: «خلال لقائنا مؤخرا مع رئيس الحكومة المكلف يوسف اشاهد، ركزنا على أولويات حكومة الوحدة الوطنية المقبلة الموجودة أساسا في «وثيقة قرطاج» التي شاركنا في التوقيع عليها، كما تحدثنا عن هيكلة الحكومة الجديدة، وركزنا بشكل خاص على الحقائب الاقتصادية والاجتماعية، وأكدنا على ضرورة التنسيق بين الوزارات ذات الصبغة الاقتصادية (الصناعة، التجارية، المالية، الاستثمار)، والمواصفات التي يجب توفرها في أعضاء الحكومة (وخاصة المسؤولين عن هذه الوزارات)، كما قدمنا مقترحات لدفع الاقتصاد والتشغيل وتنمية الجهات».

وأكد، في السياق، أن منظمة الأعراف ما زالت مصرة على موقفها بعدم المشاركة في حكومة يوسف الشاهد المقبلة، لكن أشار إلى أنها قد تقترح أسماء للشخصيات لشغل الحقائب ذات الصبغة الاقتصادية، مضيفا «تابعنا حكومات ما بعد الثورة ونعرف الشخصيات التي لديها كفاءة ونجاح في المجال الاقتصادي، نحن سنبدي رأينا في المقترحات المقدمة في هذا المجال، ولم نقرر حتى الآن إن كنا سنقترح شخصيات لشغل الحقائب الاقتصادية».

وحول فكرة وجود «أقطاب» اقتصادية واجتماعية في الحكومة المقبلة، قال اللومي «نحن طالبنا بضرورة التنسيق بين الوزراء المسؤولين عن الجانب الاقتصادي، لأن الحكومة الحالية (حكومة الحبيب الصيد) لا تحتوي على هذا هذا الأمر، فهناك مستشار اقتصادي لدى رئيس الحكومة لكن ليس لديه وزن وزير، ونرى أن هناك نقص في هذا المجال واقترحنا وجود شخصية برتبة وزير للتنسيق بين الوزرات الاقتصادية، وبخلاف القطب الاقتصادي (او على الأقل التنسيق بين الوزارات ذات الصبغة الاقتصادية)، فإننا لا نرى ضرورة لوجود أقطاب أخرى (اجتماعية أو غيرها)، لأننا نعتقد أن الأمور ستكون أصعب بالنسبة لرئيس الحكومة وقد تساهم بابتعاد بعض الوزارات وصعوبة التحكم بها».

وكانت منظمة الأعراف أشارت في وقت سابق إلى أن رئيس الحكومة يجب أن يكون ملما بالواقع الاقتصادي والمالي ويساهم باستقرار المناخ الاجتماعي.

وقال اللومي إن هذه الصفات تتوفر إلى حد ما في الشاهد فـ»هو مهندس ودكتور عنده فكرة عن الجانب الاقتصادي وتجربة سياسية وحكومية جيدة، وأعتقد أنه يفهم في الشأن الاقتصادي، ليس خبيرا اقتصاديا لكنه يفهم في هذا المجال وخاصة أنه سيعين فريقا لديه كفاءة في مجال الاقتصاد».

وحول الأولويات المطلوبة من حكومة الشاهد المقبلة، قال اللومي «الأولويات حددتها أساسا وثيقة قرطاج، وتتعلق بمقاومة الإرهاب ودفع الاقتصاد والتشغيل والتنمية وخاصة في الجهات وغيرها، ونحن نركز أكثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة السلم الاجتماعي والعمل على جلب المستثمرين ودفع عجلة الاستثمار وتحسين نسبة النمو في الناتج الداخلي الخام، لأنه بعد الثورة لم تتجاوز نسبة النمو 1.5 في المئة، وكي يتحسن الاقتصاد يجب يبلغ النمو 5 أو 6 بالمئة».

من جهة أخرى، أكد أن حكومة الحبيب الصيد «قامت بعمل كبير ونحن، كاتحاد للصناعة والتجارة، كان لدينا اتصال مباشر مع الصيد وفريقه الحكومي، وهناك أشياء نجح بها وأشياء أخرى يجب متابعتها من قبل الحكومة الجديدة، والصيد أكد أنه أنجز تقدما في موضوع الأمن ومقاومة الإرهاب والحد من تضخم الأسعار وإنجاز المشاريع العمومية المعطلة، وهذا الأمر صحيح ونشيد به، لكن فيما يتعلق بنمو الاقتصاد فلم يتم تحقيق تقدم في هذا المجال وهذه مسؤولية شاملة لجميع الأطراف، كما أن الاستثمار والتشغيل لم يكونان في المستوى المطلوب، وهذه الأمور هي من رهانات الحكومة المقبلة».

وحول تعثر المفاوضات الاجتماعية حول زيادة أجور القطاع الخاص، قال «نحن وقعنا في كانون الثاني/يناير 2016 اتفاقية زيادة الأجور فيما يخص 2015، وهذا الأمر يتطلب التوقيع أيضا من طرف الغرف القطاعية والملاحق وهذا يحتاج لوقت ووقع به تأخير، لأننا لا نستطيع البدء في مفاوضات 2016 قبل أن نوقع على مفاوضات 2015، وأود الإشارة هنا إلى وجود قطاعات مرتبطة بوزارة التجارة وأخرى تتعرض لصعوبات ووعدتنا الحكومة بدعم هذه القطاعات (كي تتمكن من التوقيع على الزيادة) وهذا اضطرنا للتأخير». وأضاف «كما أننا نعيش الآن وضعا استثنائيا في البلاد، فهناك حكومة تصريف أعمال وحكومة جديدة في الأيام المقبلة، والحكومة يجب أن تتكون مشاركة في المفاوضات، لذلك نحن ارتأينا التأجيل لحين تشكيل الحكومة المقبلة، ويجب أن نتفاهم أيضا مع الطرف الآخر وهو اتحاد الشغل كي يكونوا متفهمين لهذا التأجيل، وعموما هو ليس رجوعا على ما تفاهمنا عليه ولكنه تأجيل وإعادة نظر في روزنامة المفاوضات الاجتماعية».

وكانت «الغرفة النقابية الوطنية للمصحات الخاصة» التابعة لمنظمة الأعراف نددت مؤخرا بعملية "التشهير المفرطة" التي تعرضت لها

المصحات الخاصة المتهمة في قضية اللوالب القلبية، وهو ما دفع البعض لاتهامها بالوقف إلى جانب المصحات ضد الضحايا.
إلا أن اللومي نفى هذا الأمر، أوضح بقوله «قطاع الصحة في تونس لديه نجاعة وسمعة كبيرة وأغلب المصحات الخاصة مطابقة للقوانين وتفكر في صحة المواطن، ونحن ضد كل ما هو غير قانوني ولا يمكن أن ندافع عن السلوك الذي يضر بصحة المرضى».
وأضاف «نحن لدينا إدارة باسم الغرفة الوطنية للمصحات الخاصة، وهذا القطاع (المصحات الخاصة) كان مستهدفا في موضوع اللوالب منتهية الصلاحية، وهي منظومة شاملة فيها المزودين والأطباء والمصحات الخاصة وفيها وزارة الصحة، وصار هناك نوع من الإشكالية بين المزودين والأطباء والمصحات (فيما يتعلق بموضوع اللولب القلبية منتهية الصلاحية)، وعموما الأمر يتعلق بـ800 حالة من أصل 40 ألف لولب يتم تركيبها في العام، يعني نحن نتحدث عن 2 في المئة، وحسبما فهمت ليس هناك خطر حقيقي (على المرضى)، كما أن هناك خط أخضر (خصصته وزارة الصحة) لهذا الغرض، وثمة مختصين يتتبعون من تعرض لهذه الإشكالية، وعموما، نحن ضد هذا النوع من الفعل، وسواء كانت مصحة خاصة أو طبيب أو مزود مسؤول عن هذا الغرض فعليهم تحمل مسؤوليتهم».